

قضية

الكويت بين «ديتين داشريت»

وفيق قانصوه

عام 1966، افتتحت جامعة الكويت رسمياً، وكان قوامها 418 طالباً وطالبة. بعد أكثر من نصف قرن، في 2018، يخوض الكويتيون جدالاً حول منع الاختلاط في الجامعة، بعدما نجح المسلمون عام 1996 في إصدار قانون يقضي بالفصل التام بين الذكور والإناث في قاعاتها، على أن تعمل الحكومة على تطوير مبانيها بما يضمن منع الاختلاط تماماً!

التغول السلفي الخليجي الذي رعته الجارة الكبرى، المملكة العربية السعودية، قضى في طريقه على الحركة المسرحية والثقافية التي شهدتها البلاد منذ ما قبل

استقلالها، ويكاد يقضي على سياسة الثأى بالنفس التي اخترعها الكويتيون قبل اللبنانيين بسنوات طويلة. ليس تفصيلاً أن يرفض الكويتيون اعتماد سفير لبناني شيعي في بلدهم لـ«أسباب داخلية»، بعدما كانت الكويت، بين سبعينيات القرن الماضي وتسعينياته، عضواً في معظم اللجان العربية التي شكّلت لوقف حروب الطوائف اللبنانية المتناحرة. «الفكر المغلق بات أكثر تحكماً بمجتمعنا، والطبقة السياسية تكاد تقف عاجزة في مواجهته»، ينقل قادمون من الكويت عن لسان أحد المسؤولين.

في الخليج اليوم لا صوت يعلو فوق صوت جنون «الذب الداشر» السعودي. الإمارة الصغيرة المحشورة بين جيران

من عبد العزيز إلى ابنت سلمان:

الكويت هدف دائم!

مُهذأ لآل الصباح. على أن ذلك يبقى «معروفاً» جعله مباركا في عبد العزيز بمرزل عن أسبابه، «معروف» سرعان ما تنكر له أوّل ملوك السعودية، واضعا نصب عينيه هدف الاستيلاء على الكويت. لعل الرجوع إلى تاريخ العلاقات إبان عهدَي عبد العزيز وسالم بن مبارك الصباح (الحاكم التاسع للكويت) يبدو الأكثر إفادة في فهم طبيعة ما يكنه الطرفان لبعضهما البعض. مكرراً، استنشر سالم خطورة تنامي نفوذ الأمير السعودي في الجزيرة. ومن هنا، بدأ عمله على تحسين الأراضي الكويتية (التي لم تكن يومذاك مُرسَمة حدودها مع الأراضي النجدية)، بوضع علامات حدودية عند ميناء بلبول كنقطة فاصلة بين نجد والكويت خطوة لم يتأخر الرد السعودي عليها بتسليط قوة من «الإخوان» (إخوان من أطاع الله) على الكويتيين لتخمدل عقب ذلك موقعة الجبراء الشهيرة التي الت إلى الاحتكام للبريطانيين.

امتحن البريطانيون عن مساندة الكويتيين، وتركوا سائما «بقلع شوكة بيديه»، إلى أن عاد جبرسي كوكس مندوباً سامياً للحكومة البريطانية إلى العراق. في ميناء العقير، أسّز عبد العزيز لكوكس، للمرة الأولى، بما في نفسه: الكويت جزء من «ممتلكاتنا» وبعد قرابة سنتين من المناوشات، تمت الصفقة بين الجانب السعودي ورابعه البريطاني. في غياب الجانب الكويتي الذي كان قد أصبح على رأسه آنذاك أحمد الجابر الصباح، وفي ميناء العقير نفسه، خطّ كوكس حدود نجد، فضمّناً إياها حوالي الثلثين من مساحة الكويت. ولما احتجّ أحمد الجابر، جاءه الجواب البريطاني: «السيف أقوى من القلم» إن لم تتنازل عن تلك الأراضي بالسلم فإن ابن سعود سينزعها منك بالقوة. أحسن أحمد بـ«الخيانة»، لكنه اضطر للموافقة أخذاً في الاعتبار تفوق عبد العزيز العسكري عليه، وخشية من إلحاق الكويت بالعراق.

ابن سلمان يستلم حذّه

بموجب معاهدة العقير عينتها (تشرين الثاني/ نوفمبر 1922)، لهم بمساندتهم إبان الفز العراقي لأرضهم. (الأخبار)

اقوياء وأشقاء لا يخفون طمعهم بأرضها ونقطها، تستشعر خطراً لم تعرفه منذ قرّر صدام حسين إعلانها واحدة من محافظات العراق عام 1990. القلق كبير من افتقاد مظلة مجلس التعاون الخليجي التي فكّكها الثنائي السعودي - الاماراتي، وهو إلى تعاطف لقناعة الكويتيين بأن هذا الثنائي ماضٍ في التصعيد الى حيث لا مكان للحياة والمشي على خبل رفيع بين المتصارعين، وهي اللعبة التي اطلما اتقنتها الامارة الصغيرة. قد يكون شيوخ آل الصباح قريبا أمام مرارة الاختيار: معنا أم علينا، وسط الضغوط المتزايدة لمغادرة مربع الوساطة والحيادية، وإلا استجرار الغضب السعودي. غضب كانت ملامحه بيّنة في زيارة محمد ابن سلمان الأخيرة لـ«حل»

الخلاف النفطي الحدودي بين البلدين. إبن سلمان لم يتردّد في ضرب ركينتين أساسيتين للاستقرار في بلده، العائلة المالكة والمؤسسة الدينية، ولم يتوان عن فك عرى التحالف الخليجي وحصار دولة عضو في مجلس التعاون في سابقة خليجية... وبالتالي، ليس ما يضمن عدم وقوع «الأمير المغامر» تحت إغراء التدخل في عملية الخلافة للأمير الثمانيئي داخل العائلة الحاكمة الكويتية المتماسكة تاريخياً. وفي ظل وجود مجلس أمة شعبيوي وصدامي، فإن مخاطر كهذه تصبح أكثر جدية.

في واشنطن، الحليف الاستراتيجي التاريخي للإمارة، دبّ داشر « آخر لا يقلّ جنوناً. في أيلول الماضي، زار الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح واشنطن للقاء الرئيس الاميركي دونالد ترامب وإقناعه باعتماد «النموذج الكوري» في وجه ايران: الضغط



كل ما رافق زيارة ابن سلمان لوجه بان الية فرض شروط لا عقد لسوية (ا ف ب)

حتى نشبع نهم الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ومن بعدها «لكل حادث حديث».

الكويت بين «المر» و«المر»

لم نجب ظنّ الكويتيين في «جار السوء»، مشاعر القلق التي تعزّزت عقب اندلاع الأزمة الخليجية، حتى بلغت حدّ التباحث في ما يمكن فعله دولة ذات سيادة، وليسمحوا لنا بالاستيلاء على أراضيهم ونقطهم

مقالة

انكشاف «التحالف» في جنوب اليمن: صحوة هت الوعود المعسولة

لقمان عبد الله

كلّ ما يُعد به أبناء المحافظات الجنوبية في اليمن من حياة كريمة، ورفع مستوى المعيشة بما يضاهي الوضع في الدول الخليجية، والانضمام لاحقاً إلى مجلس التعاون الخليجي، بتخر. وتحول الوعد إلى كابوس يُلقَى أبناء تلك المحافظات حول مستقبل وجودهم ومصيرهم السياسي ووحدة أراضيهم. لقد بدأ، خلال السنوات الثلاث الماضية، أن دول الخليج لم تُدّ بحاجة إلى عمليات استقطاب جزئية تلبية لأهداف موضعية، أو لتعيل بقائها في هذا البلد، بعدما نجحت سياسة «التحالف» في تطويع إرادة ملايين المواطنين الجنوبيين بشكل جمعي، بالأساليب الزائفة والخادعة.

لك ذلك لم يُعتر طويلاً؛ إذ سرعان ما انكشف زيف الوعد بتساوي المواطن في الضفة الجنوبية للجزيرة العربية، مع شقيقه في الضفة الشمالية، أي دول الخليج، والتي لم تكن إلا وسائل رخيصة للجنّب والاستيعاب، وحرف شريحة بأكملها عن أهدافه، وزجّ شبهايا في محارق القتال وتوظيف مواردها وطاقتها وموقعها خدمة للمشاريع التوسعية التي تعطي الرياض وأبو ظبي ميراث ترفّلهما للعب دور إقليمي أكبر.

لقد غابت مطالبات النخب وكتاب الرأي والأكاديميين والسياسيين المتعلقة بالانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، أو بردم الهوة الاقتصادية بين أبناء جنوب اليمن وشعوب الخليج، مقابل مشاركة أولئك في ما يسمى «عاصمة الحزم»، وانحدرت المطالب، في ظلّ ما آل إليه الوضع الاقتصادي، وما خلّفت سياسات «التحالف» المتعمّدة من مأس كارثية (فقر وجوع وأمراض وأوبئة وأمية)، إلى الانتصار على تأمين لقمة العيش؛ إذ إن الانهيار الحادّ في العملة اليمنية أفقدها قيمتها، ولم تعد رواتب الموظفين تكفي سوى لبضعة أيام، ما يعد أحد في جنوب اليمن، حتى القريبين من الاحتلال، يصدق الوعد، والحديث عن مهاب أو ودايع أو دعم مشاريع وغير ذلك وبالنسابة، فإن الدعاية الإعلامية السعودية لا تكفّ

عن الترويج للأخبار الزائفة حول الدعم الإنساني والإغاثي الخليجي «اللامحدود» لليمن بالعموم والجنوب بالخصوص، وكذلك إصدار جداول وأرقام فلكية عن البالغ العمية التي تزعم تقديمها. وسوف تستمرّ الماكينة الإعلامية التابعة للظلمين السعودي والإماراتي في إطلاق تلك المزاعم، للاستفادة منها في المحافل والمؤسسات الدولية وحيث يلزم. لم يتخفّ الاحتلال بإيقاع مواطني جنوب اليمن في شرك أجدانه، بل ولّى عليهم شخصيات لا تمتك الكفاءة والخبرة والأخصاص، ولا الإحتياجات السياسية والاجتماعية والقبلية، وهي من الموسومين بصفات التملق والتزييف والانثرازية. والبحث عن النفوذ والغنائم، وبعض هؤلاء من أصحاب السوابق، فيما يدبر ضخمهم الآخر عصابات منمّطة تقتل وتنهب بالأجر، أو تقتل وفق المشروع الخليجي الذي لا يحتمل الرأي الآخر. يدبر الاحتلال الخليجي صراعاً دامياً في محافظات جنوب اليمن، من خلال تصفية حسابات معقدة بين الأطراف المحلّية المتصارعة في ما بينها: المجلس الانتقالي الجنوبي، « وحكومة أحمد عبيد بن نغر، وحزب «الإصلاح»، وأحياناً تنظيم «القاعدة»، والجانب الأكبر من هذا الصراع القذر هو انعكاس للخلاف الخليجي بين كل من السعودية والإمارات من جهة وقطر من جهة أخرى، وقد انحدر ليُسقط الحمرات والقيم والتقاليد، ويكشف الشعب اليمني على آلة قتل غاشمة لا تبقي ولا تذر، في حين بات الانفلات الأمني الشامل خارجاً عن أي قيود.

يستخدم المتصارعون النخب الجنوبية وقوداً لتنازعهن على النفوذ والسيطرة، في حطة مُحكّمة مقابيل تحصينهنّ من «الغول» السعودي. مفايضة ليست إلا جزءاً من الاستراتيجية الأميركية الجديدة القائمة على تحصيل الفوائد بأقلّ قدر من التكاليف، والتي لا يمانع الخليجيون المناوئين للسعودية إلى الآن الاستجابة لمطالباتها، على رغم لجنونهم إلى خيارات بديلة كان أحرها - في الحالة الكويتية - التوقيع على سبع اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع الصين. على أن تلك الخيارات تبقى قاصرة عن إعنتاق الدول الخليجية الصغيرة من عقد الضعف وتبعياتها، ما لم تتحوّل إلى استراتيجية متكاملة، تتكثّل بموجبها تلك الدول بوجه السعودية.

السعودية قد تهاجمنا! - «الأخبار» 18 آب 2018)، سرعان ما وجدت ما يصدّقها على أرض الواقع ولي العهد السعودي الواصل «أصبح في بن زايد عن أن اليمن «أصبح في جيبنا»، وأن بمقدوره ضرب عُمان من البوابة اليمنية، والمزهُو «حصاره» المفروض على قطر، جاء إلى الكويت وفي راسه أن باستطاعته إخضاعها من خلال ابتزازها بخوفها، مثلما فعل حذّه في عشرينيات القرن الماضي. لكن المفاجأة أن الكويتيين لم يكونوا هذه المرة لبني الجانب، وأبدوا تمسكاً بحقوقهم على اعتبار أن أي تنازل لابن سلمان اليوم يمكن أن يُغريّه بما هو أكبر وأبعد، وأفهموا الأمر الشاب أنه إذا كان مستعجلاً لتسليف ترامب فليستفّه من كيسه لا من كيس الآخرين.

هذا ما بدا واضحا في مقابلة ابن سلمان مع «بلومبرغ». لم ينكر الرجل استمرار الخلاف مع الكويت، لكنه حاول التذكي بالقاء فضله على الكويتيين عندما تحدث عن أن «جزءاً منهم يريد التمسك بمسائل السيادة قبل المضي قدماً، والجزء الآخر يؤيد ما نحاول قوله»، ومع ذلك، أبدى ولي العهد السعودي تفاؤله بـ«الحصول على شيء ما قريباً»، مغرباً عن اعتقاده بـ«أنها مسألة وقت حتى يتخّ حلّها». فعلام يراهن؟ قد يكون مؤذلاً ضغطاً أميركياً يحمل الكويت على التراجع خطوة، حتى لا تتقد مظلة الحماية الأميركية التي حالت إلى الآن دون انفلات الغضب السعودي على قطر. لكن هذا الضغط، الذي لا يبدو مستبعداً في ظلّ إعلان الأميركيين أكثر من مرة سعيهم إلى حل الأزمة، لن يكون بالضرورة وفق ما يشتهيه وليي العهد، إذ قد يتخذ مسارين متوازيين (على الرياض والكويت في الوقت نفسه)، أو قد يُمارس على السعودية من دون الكويت!

أما إذا ارتات واشنطن إدامة الخلاف كبؤرة توتر إضافية في الخليج العربي المحايدة (2014 - 2015)، مُستبئة بخسائر بالغة للكويتيين. كتمت الكويت غيظها مرة ثالثة، وارتات السعي في حلّ النزاع عبر القنوات الدبلوماسية، حتى أن تلويجها باللجوء إلى محكمة العدل الدولية ظلّ لئولجا لم يسلك سبيله إلى التفضيد. غير أن أنجال عبد العزيز وأحفاده لا يتركون «أشقاءهم» وشأنهم. في 30أ من أيلول/ سبتمبر الماضي، حط ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، في الكويت، بعدما بلغت الضغوط الأميركية عليه مستوى غير مسبوq من أجل دفعه إلى زيادة إنتاج النفط. كل ما في الزيارة أوحى بان «بلومبرغ» «الأمور العالقة هي جزء من مسائل ذات علاقة بالسيادة، بل يتخّ حلّها خلال ال50 سنة الماضية، والخارجية عادل الجبير لاستطلاع